

البحرين: الموقف من التقارير الدولية؟

لا تشعر الحكومات في العالم العربي بارتياح إزاء التقارير الحقوقية الدولية عنها، فهي تتوقع من كل تقرير وبيان ونشاط، أن يكون في غير صالحها، ما يشعرها بالنفور من كل ما يمت إلى العمل الحقوقي الدولي بصلته. وسبب النفور والإنزعاج هذا، يعود إلى أن التقارير الحقوقية يجري استخدامها سياسياً وإعلامياً ضد أنظمة الحكم، كونها تكشف خفايا وقضايا تجاوزات تشوه وجه النظام الذي يريد أن يكون أبيضاً أو مستوراً أمام العالم. ولأن المشكلة السياسية ضاربة أطنابها في العالم العربي، كون معظمها يتصف بالتسلط والقمع، فقد وجد المعارضون المحليون في تلك التقارير أداة للصراع السياسي، وهو أمر تقوم به بعض الدول (الغربية عادة) ضد دول عدوة من العالم الثالث.

الظاهرة الواضحة، أنه كلما انفرج الوضع السياسي في بلد ما، كلما تطوّر الوضع الحقوقي فيه، وانخفض قلق وغضب الحاكمين والمسؤولين تجاه تلك التقارير الحقوقية. وفي بعض الأحيان، فإن تشبث أنظمة تسلطية بسياسة القمع والإستبداد، يدفعها إلى خلق منظمات حقوقية تابعة لها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من أجل التعمية والتغطية، ولتحويل تلك المنظمات إلى أدوات في مواجهة المعارضين والمنتقدين. أما في الأنظمة التي تتحول نحو الديمقراطية، كما في البحرين والمغرب بالذات، فإن قلقها من نشاط المنظمات الحقوقية وتقاريرها ينخفض باستمرار كلما مضت في عملية الديمقراطية، التي تنمي شعور الثقة باستقرار النظام السياسي، خاصة مع وجود منظمات محلية حقوقية مستقلة تقوم بمراقبة ونقد التجاوزات التي تحدث، وهو أمر يفترض أن ينسجم مع توجهاتها الجديدة، حيث التلازم بين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

في البحرين، لاحظنا قدراً من الإيجابية في التعاطي مع المنظمات الحقوقية الدولية، حيث سمح لها بزيارة البلاد، وأفسح لبعضها القيام بنشاطات، كما تجاوبت الحكومة مع بعض الإستفسارات وأجابت في أحيان أخرى على التساؤلات. ولكن، لا زال هناك قدرٌ من الإمتعاض الحكومي على التقارير الدولية، حيث يرى البعض بأنها لا تعكس في كثير من الأحيان التطورات الإيجابية التي قامت على أرض الواقع، والمبالغة في تغطية بعض التجاوزات، أو اعتماد معلومات لا مصداقية لها، فضلاً عن عدم أخذ الموقف الرسمي بعين الإعتبار.

وفي رأينا، فإن المطلوب: أولاً أن تشجّع الحكومة ابتداءً حضور المنظمات الدولية إلى البحرين للإطلاع والتحقيق، وأن تتعاون معها بشكل أكثر جدية. وثانياً أن تتعاطى مع التقارير بشكل إيجابي، فتدرسها وترى أخطاءها لتقوم بعملية التصحيح الذاتي لسلوكها. وثالثاً أن تتواصل مع تلك المنظمات وتوضّح لها الثغرات في التقارير التي تنشرها، وفي الغالب فإن تلك المنظمات ترحب بالتوضيحات. ورابعاً أن لا تضخم الحكومة من التأثير السلبي لتلك التقارير على سمعتها ووضعها الداخلي، طالما أن هناك عملية سياسية حقيقية قائمة، وأن مساحة الحرية في التعبير واسعة، بحيث أن الإستثمار السلبي لتلك التقارير سياسياً قد ضعف فعلاً في ظل الأجواء الحالية من الإنفتاح، وفي ظل توفر بدائل التعبير، ووجود الإستقرار السياسي. وأخيراً فإن الحكومة مطالبة بأن تصدر هي تقاريرها الحقوقية، تكشف فيها الإيجابيات والتحديات والأخطاء. وهي جديرة بأن تفعل ذلك.

حسن موسى الشفيعي

رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان

اقرأ

٤ الدرازي: يقلقنا ملف

ضحايا التعذيب

٥ التمييز والتوازن السياسي

٦ تقرير حول حرية الجمعيات

٨ هل هي معركة من أجل

حرية الصحافة؟

١٢ نحو مؤتمر للجمعيات

الحقوقية

منظمات المهجتموع الهدي

من ٢٦٠ الى ٤٧٤

في كلمة لها افتتحت بها قمة (الجمعيات الشبابية) في ٧/٧/٢٠٠٩م، قالت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي بأن عدد الجمعيات الأهلية شهد في السنوات الماضية ارتفاعاً كبيراً، فبينما لم يتجاوز عددها ٢٦٠ جمعية في نهاية عام ٢٠٠١، تعدى عددها ٤٧٤ جمعية في العام الجاري. واعتبرت الوزيرة ذلك (مؤشراً لحيوية ونشاط العمل الأهلي في البحرين وازدهاره في عهد



الوزيرة فاطمة البلوشي

تميز بالمزيد من الحرية والشفافية والتطور السياسي والاقتصادي).

لكن الوزيرة اعتبرت الزيادة في العدد واحداً من أكبر

التحديات التي تواجه الوزارة، مما حدا بها إلى إعادة النظر في كيفية توفير الدعم والخدمات لها) مشيرة الى ضرورة اعادة تصنيف الجمعيات وفق اسس منهجية، مثلما هو الحال بشأن المنظمات الشبابية التي تقوم بالعمل التطوعي، والتي هي بحاجة الى تجميع جهودها وتنظيمها ومنحها فرصاً متساوية من جهة تلقى الدعم الفني والمادي والمالي من قبل الوزارة. وبناء على هذا، أعلنت الوزيرة توفير مقر دائم يجمع المنظمات الشبابية في موقع واحد يتكون من ١٢ شقة ومرافق مشتركة كقاعة اجتماعات، وقد كلف المشروع ٦٥٠ ألف دينار (نحو ١,٧٥ مليون دولار).

قمة الثالثة للجمعيات

الشبابية

عقدت بين ٦-٧ يوليو الماضي، قمة للجمعيات الشبابية البحرينية هي الثالثة من نوعها، ناقشت قضايا الشباب ودورهم وكيفية تنظيم عملهم والبحث في مستقبلهم. وقررت الجمعيات السبع في نهاية مؤتمرها، تشكيل مجلس لها، واعتماد يوم للشباب البحريني يحتفى به سنوياً، وإطلاق نشرة الكترونية مشتركة تستهدف التواصل مع

اعتصام للإفراج عن معتقلين في السعودية

بصورة قانونية، نظم عدد من أنصار حركة العدالة الوطنية اعتصاماً في ٨/٧/٢٠٠٩م أمام مبنى وزارة الخارجية مطالبين إياها التدخل للإفراج عن المعتقلين البحرينيين في السجون السعودية وهما: عبدالرحيم المرباطي وعبدالله النعيمي. وقد احتجّ المعتصمون على وجود مصور من قبل وزارة الداخلية.

شارك في الاعتصام عضو البرلمان محمد خالد، الذي اتهم الحكومة بالتقصير، وأشار الى تعرض المعتقلين للتعذيب النفسي والجسدي. ومن جانبه حمل رئيس حركة (انصر أخاك) محمد جناحي، الحكومة ووزارة الخارجية



المرباطي

(المسؤولية الكاملة عما يتعرض له المعتقلان البحرينيان بسبب تكاسلهم وعدم السعي جدياً للإفراج عنهما) معرباً عن استيائه من أن جهود الحكومة القليلة لم يكن لها تأثير على الحكومة السعودية. وأوضح بأن المعتقلين لم يصدر بحقهما أي حكم قضائي وهما موقوفان منذ فترة طويلة دون أن توجه لهما تهمة، وناشد المنظمات الدولية والمحلية والإقليمية التدخل في الأمر. وفي ختام الاعتصام تم تسليم وزارة الخارجية مذكرة بهذا الشأن.

.. وآخر للإفراج عن

معتقلين في البحرين

نظمت عوائل المعتقلين على خلفية أحداث شغب وقعت قبل ثلاثة أشهر راح ضحيتها أحد العمال الأجانب، نظمت اعتصاماً سلمياً في ٢٤/٧/٢٠٠٩م، شارك فيه عشرات من المواطنين وعدد من السياسيين والناشطين الحقوقيين البارزين، مطالبين بإطلاق سراحهم، وأطلقوا بالونات تحمل لافتات كتب

الشباب البحريني. وحث المجتمعون مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الأخرى على التعاون. كما طالب المجتمعون بخفض سن الانتخاب إلى ١٨ عاماً والترشيح إلى ٢٥ عاماً، وزيادة البعثات التعليمية، وكذلك تشكيل صندوق وطني لدعم المنظمات والمشاريع الشبابية، وتشكيل وزارة للشباب، وإطلاق قناة إذاعية وتلفزيونية موجهة للشباب وتدار بطاقم إعلامي شبابي.

(بحرينيون ضد الفساد):

حراك أهلي لهكافحته

طالبت حركة (بحرينيون ضد الفساد) الحكومة (بوضع خطة جادة تبين مكافحتها الصادقة للفساد واعتمادها كسياسة دائمة، واتباع الشفافية في المعلومات). وأعلنت الحركة التابعة لجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان عن تأسيسها ائتلافاً أهلياً لأصدقاء اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمحاربة الفساد تزامناً مع إصدار البنك الدولي تقريره السنوي بشأن مؤشرات الحكم الصالح للعام ٢٠٠٩، الذي بين فيه تراجع البحرين على أصعدة: مكافحة الفساد، والتمثيل السياسي، والمساءلة، وجودة الإجراءات.



وقالت الحركة ان استراتيجية الائتلاف الأهلي في مكافحة الفساد تتم من خلال تعزيز النظام الديمقراطي القائم على مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون، وعلى اعتماد الشفافية والمساءلة، وكذلك تعزيز استقلالية الجهاز القضائي وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، وتفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، وتشكيل هيئة وطنية مستقلة معنية بمحاربة الفساد، وايضاً من خلال تفعيل الرقابة والمساءلة من قبل الهيئات التشريعية، وتوسيع هامش حرية الصحافة وتمكين الصحفيين من الوصول إلى المعلومات، فضلاً عن التوعية الجماهيرية بأضرار الفساد وتقوية النوازع الدينية الخيرة في المجتمع، وغيرها.

عليها (أفرجوا عن معتقلينا).

وألقى رئيس الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان د. عبدالله الدرازي كلمة أشار فيها إلى أن المتهمين نفوا التهم الموجهة اليهم، مشدداً على أن الإعترا ف تحت الضغط الجسدي أو النفسي غير قانوني ولا يمكن أن يعتمد كدليل إدانة، ومشيراً إلى دلائل تفيد ببراءة المتهمين، وطالب السلطات القضائية بإطلاق سراحهم.

.. واعتصام ثالث

بشأن التوظيف

وفي ٢٧/٧/٢٠٠٩م، نظم خريجو العلوم الإجتماعية اعتصاماً سلمياً وقانونياً هو الخامس من نوعه أمام بوابة وزارة التربية والتعليم مطالبين بتوظيفهم في السلك التربوي، مشيرين إلى عدم ادراجهم ضمن شواغر الوزارة، ومطالبين البرلمان بغرفتيه (الشورى والنواب) وممثلي مؤسسات المجتمع المدني بالوقوف معهم ومآزرتهم.

من جهة اخرى اشتكت خريجات المالتيديا (الوسائط المتعددة) واللاتي ابتعثن إلى بريطانيا من عدم وجود وظائف وهن رغم مضي أكثر من سنتين على تخرجهن، وتسألن: لماذا تم ابتعثهن إذن؟! ولحل المشكلة، أمر ولي العهد، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، في ١٢/٧/٢٠٠٩م، بتشكيل (لجنة تأهيل وتوظيف الخريجين) من أجل تأهيل العاطلين وإيجاد فرص عمل مناسبة، وذلك برئاسة وزير العمل وستة أعضاء من مؤسسات حكومية أخرى.



تجمع شبابي للسلام واللاعنف

بالتزامن مع ٩٠ دولة حول العالم،

أطلق تجمع شبابي ونسائي لـ (دعم المسيرة العالمية من أجل السلام واللاعنف)، الذي دعت إليه المنظمة الدولية (عالم بلا حروب) والتي ستطلق مسيرة من نيوزيلاندا، في ٢/١٠/٢٠٠٩م، وذلك في ذكرى ميلاد الزعيم الهندي الراحل المهاتما غاندي، الذي طبق نظرية اللاعنف عملياً في مواجهة الإستعمار، والذي جعلت الأمم المتحدة ذكرى ميلاده يوماً عالمياً لللاعنف. وستستمر المسيرة حتى الثاني من يناير القادم.

وقال عبدالكريم شكيب، أمين سر جمعية البحرين الإجتماعية الثقافية (الجهة المنظمة للفعالية) بأن جمعياته شكلت التجمع الشبابي بالتعاون مع الفعاليات الشبابية والنسائية لتعزيز قيم السلام ونبذ العنف، وتكريس ثقافة الحوار. وأضاف بأن التجمع سيلتقي مع فعاليات رسمية وبرلمانية وأهلية لنشر أهداف هذه المسيرة العالمية، وتبادل الأفكار بشأن آليات استثمار التنوع الثقافي لخلق مساحات أرحب من النشاط الاجتماعي، ولتتوج بحزمة من النشاطات ستقام في أكتوبر القادم.

اعتصامات متواصلة

لصيادي الأسماك

أقامت جمعية صيادي الأسماك سلسلة من الإعتصامات الاحتجاجية بلغت خمسة اعتصامات حتى الآن، كان آخرها في ٢٠/٧/٢٠٠٩م، مطالبة بإسقاط الضرائب الحكومية، وإيقاف الحفر والدفان والتدمير العشوائي للمصائد البحرية والسواحل، وتعويس الصيادين عملاً لحق بهم من أضرار، وتأسيس صندوق حكومي يدعم عوائل الصيادين. وسبق للجمعية أن نفذت إضراباً في فبراير الماضي لتحقيق ذات الأهداف استمر اسبوعاً (١٥-٢٢/٢/٢٠٠٩)، فيما لُوّح أمين سر الجمعية عبدالأمير المغني بالإضراب العام في حال استمر تجاهل الحكومة لتلك المطالب. وقال النائب حيدر الستري (١٩/٧/٢٠٠٩م) أن مجلس النواب صادق على مشروع قانون إنشاء صندوق دعم الصيادين، كما أن الحكومة وافقت عليه أيضاً، واعتبر تأخير تطبيق القانون غير مبرر، قد يضطر الصيادين إلى الإضراب الذي سيضرب بعموم المواطنين.

(الشفافية): نعاني أزمة في الإدارة والتهويل

التمويل الخارجي الذي يوقع الجمعية في إشكالات إدارية معقدة.

على صعيد آخر، وفيما يتعلق بنزاهة الإنتخابات التشريعية القادمة، فقد أكد العسكري بأن توفير أسماء الناخبين مع جميع بياناتهم وعناوينهم، يعد أحد المتطلبات الأساسية لنزاهتها، مشيراً إلى ضرورة نشر كل المعلومات قبل موعد الانتخابات.



ونذكر بأن هناك مطالبة بإنشاء هيئة وطنية خاصة تشرف على الانتخابات، وذلك ما هو معمول به في دولة الكويت، مضيفاً بأن (أسماء الناخبين كانت متوافرة في الانتخابات السابقة، لكنه بحجة سرية المعلومات تم حجب أرقام الاتصال بالناخبين وعناوينهم، وما يبعث على الاستغراب هو أن الأرقام موجودة في دليل الهاتف، فلماذا يتم حجبها عن المرشحين).

أوضح رئيس جمعية الشفافية البحرينية عبدالنبي العسكري، بأن (خسارة الجمعية عضوية منظمة الشفافية الدولية كانت وشيكة لولا أن تداركنا الوضع الإداري السيئ للإدارة السابقة وشلل النشاطات). جاء ذلك في خطاب له أمام الجمعية العمومية للجمعية عقدته في ٢٨/٦/٢٠٠٩م. وأضاف بأن منظمة الشفافية الدولية هدت بإلغاء عضوية الجمعية، وأرسلت مندوبة عنها للتعرف على أسباب توقف أنشطة الجمعية، مضيفاً بأن جمعيته أقنعت المندوبة بأن تمهل الجمعية فترة زمنية لتسوية أوضاعها، وأنه تم تخفيض عضوية الجمعية في منظمة الشفافية الدولية من العضوية المشاركة إلى العضوية العاملة.

أما نائب رئيس الجمعية يوسف زينل فأشار إلى الأزمة المالية التي تلم بالجمعية، وأضاف: (الجمعية تواجه إشكالات في التمويل) وأنها تحتاج إلى (البحث عن تمويل بديل ويكون من داخل البحرين عوضاً عن

الناشط الحقوقي عبدالله الدرزي:

يقلقنا ملف ضحايا التعذيب، وعلاقتنا بالداخلية جيدة



الناشط عبدالله الدرزي

والتي نسعى لمعالجتها بالحكمة والتروي.

على صعيد الجمعيات الحقوقية الأهلية في البحرين، فإننا نشهد تفاوتاً واضحاً في أدائها وعطائها، ترى ما هو تقييمكم للنشاط الحقوقي الأهلي بعد سنوات غير قصيرة من تأسيس تلك الجمعيات، وكيف تقيمون العلاقة بينها، وما هي آفاق تطور الجمعيات الحقوقية على الصعيد المؤسسي والمهني؟

النشاط الحقوقي الأهلي جيد، حيث أثبتت الجمعيات الحقوقية البحرينية وجودها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وأصبحت لها مكانة على المستوى الأهلي والرسمي. وقد لعبت هذه الجمعيات ولا زالت دوراً كبيراً في نشر الوعي الحقوقي وتطوير العمل الحقوقي من خلال التقارير والدراسات الجادة التي تقوم بها. وبالنسبة لجمعيتنا، فقد تراكمت خبرات الأعضاء في العمل الحقوقي، وبدأت التركيز على المهنة في عملها، معتمدة على الكوادر التي صقلتها التجربة خلال سنوات من العمل الحقوقي.

ومن جانبنا فنحن نتعاون ونسق مع كل الجهات الحقوقية الناشطة محلياً، قدر ما يتيح لنا الظروف، ولا نضع أنفسنا منافسين أو خصوماً للعاملين معنا في نفس الحقل، ونتمنى أن تطور العلاقة معهم بشكل أفضل في المستقبل لتحقيق نقلة نوعية في أوضاع حقوق الإنسان في بلدنا.

رغبة في إطلاع الرأي العام المحلي والدولي على الوضع الحقوقي البحريني، ووجهات النظر المختلفة بشأنه.. التقت (المرصد البحريني) بالناشط الحقوقي الأستاذ عبدالله الدرزي، الأكاديمي في جامعة البحرين، والأمين العام لأول جمعية حقوقية أهلية تأسست في البحرين عام ٢٠٠١، وهي الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، التي تعد أكثر الجمعيات الحقوقية نشاطاً وفاعلية على الصعيد البحريني.. فكان هذا اللقاء:

قرأنا عن زيارة وفد من جمعيتكم إلى سجن النساء، هل تعتقدون بأن مرحلة جديدة قد دشنت في علاقتكم مع السلطات الأمنية، وكيف ترون العلاقة المستقبلية، وما هي الحواجز المانعة أمام تطويرها إن وجدت؟

إن سماح وزارة الداخلية للجمعية بزيارة مركز التأهيل للنساء يعد خطوة ممتازة من قبل الوزارة، وعلى رأسها معالي الوزير، الذي يقدر أهمية التعاون المشترك بين الجهات الأهلية والرسمية، من أجل الرقي في تقديم خدمات أفضل للمجتمع. وسيصدر تقرير مفصل عن هذه الزيارة قريباً. وتعتبر هذه الخطوة تحولاً وتطوراً إيجابياً في علاقتنا مع وزارة الداخلية. لقد تم تشكيل لجنة مشتركة بين الجمعية والوزارة تجتمع بشكل منتظم للتنسيق والمتابعة، كما بادرت الوزارة بحل جميع القضايا التي تقدمت بها الجمعية، وهي عبارة عن قضايا ترد إلى الجمعية من قبل المواطنين والقاطنين.

أما من ناحية العوائق فلا أعتقد بوجودها، لأن أهداف الوزارة والجمعية تدفع باتجاه تطوير الوضع الحقوقي. بيد أننا نحتاج إلى المزيد من تعميق الثقة بين الطرفين، ليصب ذلك في اتجاه تحسين الأوضاع الحقوقية في المملكة. كما أننا بحاجة إلى النظر بجد إلى الجمعية ودورها، وأن تحترم استقلاليتها، وأن تقام شراكة عمل حقيقية متوازنة ومتساوية بينها وبين المؤسسات الحكومية.

بالطبع، نحن يهمننا في النهاية احترام حقوق المواطنين، ووقف الانتهاكات متى وجدت، والسعي لحلها. وليس غرضنا ولا من أهدافنا الدخول في مواجهات مع الجهات الحكومية أنني كانت. لكننا نؤكد على أننا لن نتنازل عن الأهداف التي قامت الجمعية على أساسها، ولن نسكت عن التجاوزات التي تقع،

الأستاذ الدرزي، ترى إلى أي حد، أنتم في الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، راضون عن الوضع الحقوقي؟ وماذا يقلقكم بشأنه؟

لا شك إن هناك تطوراً في الوضع الحقوقي في البحرين مقارنة بالفترة السابقة، وخاصة عندما كان الحكم لقانون أمن الدولة. أما الآن، فقد ارتفع سقف حرية التعبير، وأجريت الانتخابات البلدية والنيابية، وتم إنشاء النيابة العامة، والمحكمة الدستورية، وتبييض السجون. أما بالنسبة للشق الثاني من سؤالك فتقلقنا الأمور التالية:

- عدم غلق ملف ضحايا التعذيب والشهداء والمنفيين وجميع المتضررين من أحداث الحقبة السابقة، أي منذ إصدار قانون أمن الدولة، وحتى تولي جلاله الملك مقاليد الحكم. نحن بحاجة لطى هذا الملف، وتطبيق مبدأ العدالة الانتقالية، وجبر الضرر للضحايا.
- الإدعاءات الأخيرة بعودة التعذيب بشكل منهجي منذ أحداث ديسمبر ٢٠٠٧ وحتى قضية الحجيرة، حيث تحدث لنا الأهالي والمفرج عنهم عن تعرضهم للتعذيب النفسي والجسدي أثناء فترة توقيفهم، في حين رفضت النيابة العامة الطلبات الرسمية المتكررة التي تقدمت بها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان بزيارة الموقوفين للتحقق من هذه الإدعاءات من قبل طرف مهني ومستقل.
- إن إقرار قانون الإرهاب، وقانون التجمعات، وقانون الجمعيات الأهلية يعيق حرية التعبير.
- غلق بعض المواقع الإلكترونية لبعض الجمعيات السياسية المرخصة قانونياً، في حين نسعى لأن يتمتع الإعلام الإلكتروني بحرية واسعة، وأن تكون مرجعية المخالفات للقضاء وليس إلى وزارة الإعلام.

التهييز والتوازن السياسي

التمييز موجود في كل بلدان العالم. هذه مسلمة قارة، لا يستطيع أي منا المجادلة فيها، وهي مسلمة يدركها الحقوقيون والسياسيون ويتعاطون معها بدون حساسيات مفرطة. ونظراً لوجود التمييز واستمراره، أعدت الأمم المتحدة معاهدة دولية تتعلق بمكافحة كل أشكاله، وشكلت لجنة من الخبراء تشرف على تطبيق تلك المعاهدة في البلدان التي صادقت عليها. كما دأبت المنظمة الدولية على إصدار دراسات أكاديمية معمقة حول التمييز، وأسبابه وكيفية القضاء عليه، أو التخفيف من حدته، واحتواء آثاره السلبية، ولا تزال المنظمة مستمرة في الإهتمام بهذا الموضوع في كل البلدان بمختلف ثقافتها وأعرافها وعاداتها وأديانها.

ما يختلف بين دولة وأخرى هو: نوعية التمييز (عنصري، طائفي، مهني، جنسي، وغيره)، وحجمه، ودور المؤسسة السياسية الحاكمة في ذلك. وعليه، فإن نفي مشكلة وجود التمييز من أساسها مقاربة خاطئة لا تقع، كما أن التحفظ على وجود مشكلة لا يلغيها على أرض الواقع ولا يمنع الآخرين من طرحها مراراً وتكراراً، وهو ما يحدث بشأن (التمييز الطائفي) في البلاد، حيث يذكر التمييز (غير معرف) بخجل بسبب حساسيته المفرطة. ما نتحدث عنه في هذه المقالة ليس التمييز في إطاره الواسع، وإنما بالتحديد الطائفي منه. هذه المشكلة طرحت وستطرح المرة تلو الأخرى، وينبغي أن يكون هناك جواب للإستفهامات ومعالجة للقضية بأقصى قدر من الحكمة، والحد الممكن من الشفافية.

ليست المشكلة متعلقة في بعد ممارسة حرية التعبير الديني، فهذه

متوفرة، ولا يوجد خجل من تغطيتها إعلامياً، ودعمها في كثير من الأحيان من قبل الحكومة. المشكلة لها علاقة بحجم المشاركة السياسية، وبحجم الإنتفاع الخدمي من الدولة. أي أن القضية سياسية، وقد تمت مقاربتها من قبل بعض السياسيين والحقوقيين بنحو تشهيري، لا بغرض حل المشكل، أو التدرج في حله، وإنما لتسجيل نقاط على الحكومة.

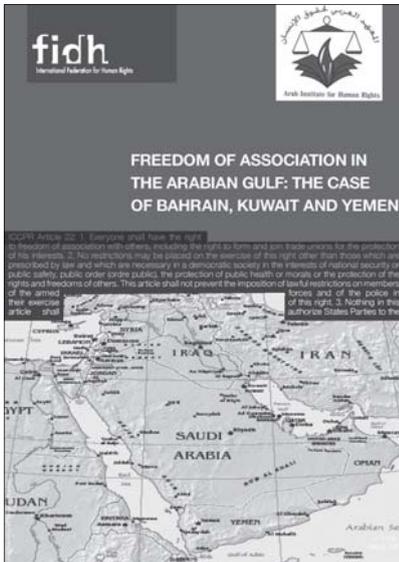
من جانب الحكومة، فإنها تؤكد بأنها لا تمارس التمييز الطائفي، وأن فئات المجتمع تمارس التمييز ضد بعضها البعض. وهنا علينا التمييز بين مرحلتين: مرحلة ما قبل الإصلاحات التي شهدت جوانب من التمييز الطائفي، وبين ما جرى لاحقاً من محاولة حكومية لتعديل الوضع ليس فقط من خلال الإصلاحات السياسية وغيرها، وإنما القيام بشيء من (التمييز الإيجابي) لصالح الشيعة، ومحاولة إشراكهم في مراكز أكثر في جهاز الدولة، إضافة إلى السعي الحثيث لتحسين وضع الخدمات وإقامة المشروعات في المناطق التي أهملت في مرحلة ما قبل الإصلاحات. لا يعني هذا عدم وجود فئات وربما مناطق سنية تشكو الفقر وترى أنها مهملة أيضاً.

من حسن الحظ، أن الإندماج الإجماعي (وأفضل مصاديقه: الزيجات المتبادلة بين الشيعة والسنة، والسكن والتعايش في مناطق مشتركة، وممارسة العبادة في المساجد، والمساهمة المتبادلة في المناسبات الدينية، وغيرها) قد توسعت في السنوات الأخيرة، بسبب المناخ السياسي المواتي، وصفة التسامح

التي يتسم بها المجتمع البحريني. أما (الإندماج السياسي) الذي شهد هو الآخر طفرة إيجابية في عهد الإصلاحات، من خلال العملية السياسية والمشاركة فيها، وزيادة عدد المعينين في المناصب الإدارية العليا، فإنه رغم ذلك يعاني نقصاً في (التوازن) بين الشرائح الإجماعية التي يفترض أن تتمثل إدارياً وفق الكفاءة التي هي متوفرة في كل الأطياف الإجماعية. التوازن بين الكتل الإجماعية يعد صمام الأمان للإستقرار السياسي، ودليل نجاح الإصلاحات، والذي سيؤدي إلى مزيد من الإندماج الإجماعي، والوطني.

الشعور بعدم التوازن في مواقع الدولة العليا، هو الذي أوجد حساسية مبالغ فيها أحياناً تجاه موضوع (التجنيس) ومواضيع أخرى. ومع وجود تطور في ذهنية مسؤولي الدولة، وجد تطور مماثل في العقلية الشعبية المحافظة، التي أخذت تشعر بشكل متزايد بقربها من النظام السياسي وتمثيله الحقيقي لها. لم يعد النظام السياسي كائناً غريباً، ولا ممثلاً فئوياً، ولا خادماً لمصالح جماعة دون أخرى، بل أن الملك - رأس الدولة - احتل على أرض الواقع مكانة أبوية غير مزعومة، بل حقيقية، وأشعر الجميع شيعة وسنة، بأنه فوق التصنيفات المذهبية.

نخلص من كل هذا، بأن التمييز الطائفي يمثل تركة ثقيلة على كاهل المسؤولين والمجتمع، ولا يمكن علاجها بجرّة قلم، ولكن لا بد من الإقرار بوجود المشكلة أو على الأقل بوجود آثارها الماضية، وتصحيحها بإعادة التوازن في جهاز الحكم (الإداري والخدمي) الذي جاء المشروع الإصلاحية لحلها أساساً.



الاجتماعية، وفيما بعد بين الاتحاد ووزارة التنمية الاجتماعية بعد فصلها من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. هذا المثال من الأهمية بمكان لإظهار الطريق الصعب الذي سلكته النقابات والجمعيات في الماضي. ولكن هل الوضع في الوقت الحاضر يختلف عن الماضي؟ وما هي التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية (الجمعيات) في البحرين؟ وما هو النهج الأفضل في التعامل مع هذه التحديات؟

حازت مسألة حرية الجمعيات في البحرين على الاهتمام المحلي والدولي في آن واحد. فبينما انبرت منظمات المجتمع المدني في البحرين للتصدي للتحديات التي تواجهها، القانونية منها والسياسية، ذهبت المنظمات الدولية المعنية إلى التعاطي مع المسألة في إطار أشمل على نطاق منطقة الخليج مع أفراد حيز خاص بالبحرين. وفي كل الأحوال تركزت النقاشات حول التحديات القانونية التي تواجه منظمات المجتمع المدني في البحرين، بما فيها الحق في تكوين جمعيات ونقابات، ومعضلة التسجيل، وحرية النشاط، وتلقي الأموال، وإغلاق وتعليق ودمج الجمعيات، والانتساب إلى منظمات إقليمية ودولية، وغير ذلك من القضايا المشابهة.

على المستوى المحلي، ناضلت منظمات المجتمع المدني (الجمعيات)

البحرين: مسألة حرية الجمعيات

(شهدت السنوات القليلة الماضية وكنتيجة مباشرة لإطلاق الميثاق والإصلاح.. إرتفاعاً كبيراً في أعداد الجمعيات الأهلية، فبينما لم يتجاوز عدد هذه الجمعيات ٢٦٠ جمعياً في نهاية عام ٢٠٠١، تعدى عددها ٤٧٤ جمعية في العام الحالي، وهو مؤشر لحيوية ونشاط العمل الأهلي في البحرين) (فاطمة البلوشي، وزيرة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٩/٧/٧).

السبعينات، ولم يصبح حقيقة إلا في عام ٢٠٠٦. لقد بدأت الخطوات الحقيقية لتسجيل الإتحاد في عام ٢٠٠١. وأولى الصعوبات التي واجهها إنشاء الإتحاد النسائي هي العائق القانوني المتمثل في عدم وجود نص صريح ينظم عمل النقابات في قانون الجمعيات. ولم يتم الإقرار بالإتحاد النسائي إلا في فبراير ٢٠٠٦م، بعد أن حكمت محكمة بحرينية لصالح إنشاء الإتحاد النسائي، وتم ذلك بعد خمس سنوات من الشد والجذب بين الإتحاد ووزارة العمل والشؤون

وفقاً للدليل الذي أصدرته وزارة التنمية الاجتماعية في وقت سابق، بلغ عدد منظمات المجتمع المدني التي تم الاعتراف بها والمسجلة في البحرين ٤٥٦ في السنوات الأخيرة، ما يعني أن عدد منظمات المجتمع المدني في البحرين التي يكاد يصل عدد سكانها المليون نسمة (شاملاً الأجانب) وصلت إلى رقم كبير، ما يلقي الضوء على مساحة الحرية المتاحة في تشكيل الجمعيات، وحجم الحراك المجتمعي التواق إلى تأسيس المزيد منها، بالرغم من حقيقة أن فاعلية الكثير من تلك الجمعيات لاتزال موضع شك.

ووفقاً للدليل نفسه، تمثل هذه الكيانات مجموعة واسعة من الطيف البحريني، وتشمل ما يلي: ١٩ جمعية نسائية، ٩٠ جمعية اجتماعية، ١٥ جمعية شبابية، ٢٧ جمعية إسلامية، ١٦ جمعية خيرية، ٧٨ صندوق خيري، ٥٩ جمعية مهنية، ٢٠ جمعية تعاونية، ١٨ جمعية خاصة، ١٢ جمعية خليجية، ٤٧ جمعية أجنبية، ٣٦ نادي أجنبي، و١٩ كنيسة. ومما يجدر ذكره أن هنالك حوالي ١٦ جمعية سياسية في البحرين (أحزاب سياسية).

لقد استمر النضال لفترة طويلة من الزمن من أجل إنشاء منظمات المجتمع المدني، والاتحادات والجمعيات، وكذلك النقابات العمالية في البحرين. ويرجع ذلك أساساً إلى عدم وجود قانون لتنظيم إنشاء مثل هذه الاتحادات والمنظمات. على سبيل المثال، استغرق الإتحاد النسائي البحريني أكثر من ٣٠ عاماً ليتحقق. لقد بدأ حلم إنشاء الإتحاد النسائي في أوائل

(الشفافية): وكفاءة

الصحافة بدلاً من خنقتها!

انتقد عبدالنبي العكري، رئيس جمعية الشفافية، رفع دعاوى قضائية ضد صحيفة الأيام، وأبدى استغرابه من ذلك. وقال: (كان المفترض شكر صحيفة الأيام على متابعتها، إلا أننا نجد أن هذا الشكر تحول إلى القضاء... إننا نجد تضيقاً وخنقاً على الصحافة بدل مكافأتها). ودعا العكري إلى إقرار قانون الصحافة (المعلق) بما يتضمن من تعديلات اقترحتها جمعية الصحافيين البحرينية، حتى تكون هناك وثيقة واضحة يمكن الرجوع إليها، داعياً المسؤولين إلى التحلي بسعة الصدر، والتعامل الصحيح مع الأخطاء.

من أجل تعديل وتطوير قانون الجمعيات (قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩) وأبدت استياءها من تأخير تعديله، كونه يحد من نشاطها، ويعطي الحكومة سلطات مطلقة لجهة رفض التصريح بتكوين جمعيات سياسية ونقابية، وجمعيات حقوق إنسان، ويخضعها للمراقبة والمساءلة حتى في أبسط الأمور الداخلية التي تخصها. كما يمنح القانون الحكومة سلطات واسعة لجهة إغلاق وتعليق أي جمعية لا تلتزم بالقانون.

لهذا تعرّض قانون الجمعيات لانتقادات واسعة من قبل المحامين ونشطاء حقوق الإنسان. ففي مقال للناشطة سبيكة النجار تحت عنوان: (قانون الجمعيات الأهلية والعودة للمربع الأول) (الوقت، ١٢/٤/٢٠٠٩م) وصفت فيه القانون بأنه (ترجمة صادقة لقانون أمن الدولة بما يحمله من تضييق وحصار على أنشطة الجمعيات وخنق حرياتها). من ناحية أخرى، استجوب البرلمان وزيرة التنمية الاجتماعية يوم ١٢/٤/٢٠٠٧ حول: (السبب القانوني الذي يجعل وزارة التنمية الاجتماعية تطلب من الصناديق الخيرية التحول إلى جمعيات خيرية، بعد أن كانت مسجلة تحت مظلة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ومارست دورها كمؤسسات من مؤسسات المجتمع المدني ذات جمعيات عمومية، تنتخب إدارتها، وتقوم بجمع التبرعات من المواطنين لسنين طويلة). وكانت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي قد أعلنت في ٤/٤/٢٠٠٧ في ورشة عمل خاصة بقانون الجمعيات أن: (قانون الجمعيات المطور، سيصدر خلال أشهر، حيث نسعى إلى تطوير الإطار القانوني للجمعيات، وتفعيل دور العمل الأهلي مع المساءلة). هذا الحراك يؤكد على ضرورة وأهمية تعديل قانون الجمعيات بالسرعة المطلوبة ليلبي حاجة الجمعيات، ويعمل على إطلاق

طاقاتها في مجالاتها المختلفة، تمشياً مع مشروع الإصلاحات الذي انطلق عام ٢٠٠٠م. بيد أنه وبعد مضي أكثر من عامين على هذا التصريح لم يتم عمل التعديلات المطلوبة في القانون المذكور. تجدر في هذا الصدد الإشارة إلى التعديل الذي تمّ على قانون الجمعيات يوم ٩ يوليو ٢٠٠٩، حيث تمت إضافة مادة جديدة بموجب القانون رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٩ إلى قانون الجمعيات لسنة ١٩٨٩. وتسمح المادة الجديدة للجمعيات الخاصة بأن تتحول إلى جمعيات يحكمها قانون الجمعيات. ووفقاً لهذه المادة الجديدة، لا بد من توفر جميع متطلبات إنشاء الجمعيات قبل التحول المنشود. ويبدو أن هذا التعديل قد حسم النقاش الذي استمر لفترة من الزمن بشأن تحويل الجمعيات الخاصة إلى مجرد جمعيات، بحجة أن الجمعيات الخاصة لا ينبغي لها الحصول على التبرعات وجمع الأموال (تم استجواب وزيرة الشؤون الاجتماعية في البرلمان بشأن هذه المسألة كما ذكر أعلاه). على الصعيد الدولي، أصدرت

الباكر: اللجوء الى الهاكم دليل ضعف

رفض الأمين العام للتجمع الوطني الدستوري عبد الرحمن الباكر (قيام أي وزير باللجوء للقضاء لمجرد نشر خبر أو مقال أو موضوع في صحيفة ما، تتعرض فيه لقضية من القضايا المهمة). وأضاف: إن (رفع القضايا واللجوء إلى المحاكم بسبب نشر أية أخبار تنم عن شبهة فساد أو خلل في وزارة ما، يعتبر تكميماً للصحافة). واعتبر الباكر أنه من الضعف أن يلجأ الوزير للمحاكم في كل شاردة وواردة، مضيفاً بأن الوزير لا بد وأن يتمتع بسعة الصدر والقدرة على الرد عن طريق الوسائل الإعلامية المتاحة.

الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تقريراً في سبتمبر ٢٠٠٨ عن: (حرية الجمعيات في البحرين، الكويت واليمن) تناولت فيه عدة مواضيع مرتبطة بالبحرين شملت: إطار القوانين والسياسات المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات؛ وتشكيل وعمل وحل الجمعيات؛ والحق في إنشاء جمعية أو نقابة؛ وحق الجمعيات في حرية القيام بالأنشطة وتسيير أعمالها مثل: (الحق في عدم التعرض للرقابة والتدخل والإشراف؛ والحق في التماس وتلقي الأموال؛ والحق في الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية؛ والحق في الحماية من التعليق والتوقيف والإغلاق؛ والحق في الحماية من الملاحقة غير القانونية وعدم التمييز). ورغم مضي قرابة العام على صدور التقرير، والعام ونصف على البحث وجمع المعلومة، ورغم أن بعض الأمور التي أثارها التقرير قد صارت خارج السياق (مثل مسألة نظام الكفيل والذي أُلغته البحرين)، إلا أن التقرير يظل مفيداً لجهة معالجة التحديات والقصور التي ما زالت تحيط وتعيق الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني في البحرين، مع إيلاء عناية خاصة بالتوصيات التي تضمنها التقرير خاصة ما يتعلق بحرية الانضمام وتأسيس الجمعيات، والحصول على التمويل.

وكم كان مفيداً لو أن التقرير أخذ بعين الاعتبار القصور الذاتي الذي تعاني منه جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في البحرين كدراسة نقدية مفيدة، خاصة تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان. وربما أضاف مثل هذا التداخل والتحليل زخماً نوعياً مفيداً لجهة الدراسة من أجل معالجة قصور وأزمات جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في البحرين. لأن الملاحظ، أنه ومع وجود الكم الهائل من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني، إلا أن القليل منها يتمتع بفاعلية وتميز وإنتاجية في المجالات المتعلقة بنشاطاتها. للإطلاع على التقرير والتوصيات الرجاء زيارة الرابط:

<http://www.fidh.org/article6476,6476>

سبت: جوعية الصحفيين ليست شرطياً!

هل هي معركة من أجل (حرية الصحافة)؟

نشره، ومن ثم إحالة الدعوى الى المحكمة. (الوقت) تحدثت في ٢٨/٦/٢٠٠٩م، عن وضع العصا في دولا ب حرية الصحافة تقوم به النيابة العامة، ووصفت تصرفاتها بأنها مفاجئة، وأنها عمدت الى (ادعاءات غريبة عن الأعراف والسلوك القانوني الذي يفترض من النيابة العامة ومنتسبيها الإلتزام به أكثر من غيرها) ووصفت طريقة أدائها بأنها (غير مهنية).



حسين سبت

وشرحت (الوقت) قصة الخبر - سبب المشكلة - وتداعياته بتفصيل كبير، حيث نشر حسين سبت خبراً في ١١/٣/٢٠٠٩م، تحدث فيه عن فساد في هيئة تنظيم سوق العمل، وقال بأن نائب رئيسها للعمليات (قدم استقالته منذ اسابيع على خلفية اكتشاف تلاعب في نسب البحرنة لصالح متنفذين) وأن (استقالته جرت بهدوء). الصحيفة نشرت في ١٣/٣/٢٠٠٩م، وحسب قانون الصحافة، رداً من الهيئة يصح بعض المعلومات وينفي الخبر جملة وتفصيلاً ويطلبها بالإعتذار. لكن نشر النفي والتصحيح لم يرضيا الشخص المعني بها، فاتصل بالصحيفة طالباً بنشر اعتذار، وبادر الى تقديم شكوى ضد الصحافي.

وبناء على تكليف النيابة تقدمت الصحيفة والصحافي حسين سبت للإدلاء

حرية الصحافة أكثر مما هو متاح حالياً. لكن إرادة الحكومة ستقابلها إرادة من قبل مجلس النواب الذي يميل حسب التصريحات المنشورة لبعض أعضائه الى توسيع فضاء الحرية الصحافية والإعلامية.

ومن جانب الصحافيين والإعلاميين عامّة، فإن هناك نزعة قويّة - خاصة مع تأخر صدور القانون الجديد - باتجاه تجاوز القانون القائم الذي يجري على أساسه ضبط العمل الصحافي والإعلامي، والذي يحتوي قدراً لا بأس من مقيّدات ومعوّقات. وكأن هؤلاء الصحافيين قد ضاقوا ذرعاً، ويريدون دفع ما يعتقد انها خطوط حمراء الى الورا، ليتوسع هامش الحرية على أرض الواقع قبل أن يصبح قانوناً مصدقاً عليه وملزماً. يقابلهم في هذا، مسؤولون يريدون تفعيل القانون القائم نفسه، لدفع الصحافيين الى الورا، أو لوقف ما يعتقدون أنه هجوماً بحاجة الى (كبح). وقد تمثل الكبح في قيام بعض المسؤولين برفع دعاوى قضائية (مشروعة من وجهة نظرهم) على صحافيين تزايد عددها في الآونة الأخيرة.

الثالث: ويتعلق بالإجراءات القانونية والقضائية الموكلة اليها البت في قضايا المخالفات الصحافية. فحتى الآن هناك اعتراض واسع وشامل من قبل الجسم الصحافي ضد محاكمة الصحافيين وفق القانون الجنائي. وأيضاً هناك غموض في طبيعة الإجراءات القانونية إزاء المخالفات، ما سبّب مشكلة واضحة في قضية الصحافي حسين سبت. ويفترض أن يحل القانون الجديد للصحافة هذه المشكلة عبر تحديده للآليات، أو/و عبر ضوابط ميثاق الشرف الإعلامي الذي يجري مناقشة بنوده من قبل جمعية الصحافيين.

بين النيابة العامة وصحيفة الوقت

فجرت صحيفة الوقت معركة مع النيابة العامة على خلفية استدعاء أحد صحفيتها (حسين سبت) للتحقيق معه بشأن خبر تم

شهد الشهر الماضي قضيتين مثيرتين للجدل تتعلقان بالصحافة، تداخلت فيهما أطراف قضائية وحكومية وصحافية، وهي أطراف تختزن المشكلة نفسها.

لا يبدو أن المشكلة في البحرين - كما يشهد الواقع - تعود الى نقص أو تقلص في هامش حرية الصحافة، ولا الى وجود نية مبيتة من قبل الحكومة للتضييق على الصحافيين. لكن هذا لا يخفي حقيقة القلق وسط الجسم الصحافي البحريني من احتمالية تآكل هامش الحرية، وتزايد الضغوط على الصحافيين، في ظل غياب قانون ينظم عمل الصحافة لازال عالقاً في مجلس النواب ينتظر دوره للنقاش والتعديل ومن ثم الإقرار. ولو أردنا تحديد المشكلة فإن ثلاثة عوامل خلقتها:

الأول: غياب القانون الناظم لعمل الصحافة والإعلام الأهلي بشكل عام، سواء كان اليكترونياً أو مطبوعاً أو مذاعاً عبر الأثير. ويتحمل مسؤولية التأخير طرفان: الحكومة التي تأخرت في إرسال مشروع القانون الى مجلس النواب، والأخير الذي لم يضع مناقشة مشروع القانون الجديد ضمن أولوياته.

الثاني: ويتعلق بعلاقة الحكومة بالجسد الإعلامي والصحافي. ويتحمل المسؤولية في ذلك أيضاً الطرفان. فهناك (أقلية) حكومية لا تستسيغ وقد لا تتحمل حجم النقد الصحافي الموجه لوزارات ومؤسسات وأشخاص يعملون في الشأن العام. ويوجد في الطرف الحكومي ثلاثة أطراف واضحة المعالم، وإن لم يستبان حجمها: طرف يميل الى (تقليص) حرية الصحافة، نستطيع الزعم بأنه يمثل أقلية، ولا يحتمل في المدى المنظور نجاحه وتأثيره على مشروع القانون الجديد المتوقع صدوره. وطرف ثان، يميل الى (تجميد) مستوى الحريات الصحافية عند وضعها الحالي، وهو طرف براغماتي، قد يمنح الصحافيين هامشاً في جانب، ليحقق ضبطاً في جانب آخر. وهناك طرف ثالث نظراً انه يمثل أقلية أيضاً، وهو مع (توسيع) هامش

الشفافية، مضيفاً بأن تضيق الخناق على الصحافة يعني زيادة الفساد والأخطاء والقصور في المؤسسات الحكومية. وزارة التجارة انتقدت في بيان لها (٢٠٠٩/٧/١٠) ما تلقته من (إتهامات متجنية على مدى أسبوع) طالت الوزير والوزارة، وأشارت إلى أن رفع الدعاوى لا علاقة له بموضوع المستندات التي تم الحصول عليها في إحدى حاويات القمامة. مضيفة بأن رفع دعاوى قضائية حق (يصونه الدستور ويؤكد قانون الصحافة)، ومشددة على أن (الوزارة لم ولن تقف يوماً ضد ما يكتب أو ينشر من انتقادات أو ملاحظات أو تساؤلات أياً كانت وإلى أي إدارة



وزير الديوان الملكي

أو قطاع فيها يوجه، وعلى أي مسؤول يعمل فيها بقصد البناء والإصلاح والمساءلة). لكن اعتراضها كان ضد الإساءة التي وجهت إليها (بشكل متعمد ومتجن وبقصد الاتهام فقط دون أي مبرر أو أسباب). وأكد بيان الوزارة على أن الدعاوى التي رفعتها (تتعلق بالتطاول والتجني وتشويه صورة الوزارة والتطاول على الوزير... ما يعتبر إساءة وقذفاً علينا... استدعى انتهاج الطريق القانوني).

وإزاء الردود المتبادلة بين الوزارة (الأيام) بادر وزير الديوان الملكي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، ويطلب من الملك، إلى جمع الطرفين ودياً لحل القضية وذلك في ٢٠٠٩/٧/١٣، وبعد الاجتماع صرح وزير الديوان بأنه قد (تم حل القضايا العالقة ودياً بين الوزارة والمؤسسة الصحافية) داعياً إلى (تعزيز حرية الصحافة وإفساح المجال أمامها من أجل تنوير الرأي العام).

(٢٠٠٩/٧/٥) الوزير بشكل مباشر، وعنونت هجومها: (في حملته ضد حرية الصحافة ومحاولته تكميم أفواهها، فخرى يرفع دعاوى قضائية ضد الأيام)، وذلك في تقرير تحدثت فيه عن (توسع الفجوة الحاصلة بين الوزير والقطاع الصحفي والإعلامي). وقالت الصحيفة أن سبب أحدها يتعلق بما نشرته الصحيفة في مايو الماضي حول مسألة تخلص الوزارة من آلاف الأوراق والسجلات الرسمية وجدت في إحدى حاويات النفايات بقرية البرهامة، ما دفع بالمهندس سعيد العسبول رئيس الجمعية الأهلية لدعم التعليم والتدريب إلى الإتصال بالوزارة وإبلاغها عن الوثائق السرية. وتقول الصحيفة أن الوزير هدد العسبول والصحافي في الأيام حسين الصباغ، وأنه اتصل بالعسبول مهدداً بإياه بتحويله إلى النيابة العامة.

في ٢٠٠٩/٧/٨، تحدثت صحيفة الأيام - نقلاً عن إيلاف. أن صحافيين بحرينيين عقدوا مساء ٢٠٠٩/٩/٧، اجتماعاً بحثوا خلاله خيارات (مواجهة من وصفوهم بأعداء حرية التعبير التي كفلها المشروع الإصلاحي) سواء من خلال القضاء أو من خلال مطالبة الملك بالتدخل لحماية الصحافيين بسبب (محاولة عدد من المسؤولين والجهات استهداف الصحف المحلية ومحرريها عبر رفع قضايا في المحاكم في قضايا لا تستحق اتخاذ تلك الخطوات، والسعي للنيل من الصحافيين عبر الردود الصحفية غير المهنية والطعن في مهنتهم ووطنيتهم).

أحمد المدوب، رئيس لجنة الحريات بجمعية الصحافيين البحرينية، علق على رفع دعاوى ضد صحافيين (الأيام) وغيرها بأنها تؤثر على حرية الصحافة التي شهدت ازدهاراً كبيراً، وطالب الجهات الرسمية بأن تجري مراجعة شاملة لمسألة تعاطيها مع الصحافة المحلية، واقترح إجراء حوار بينها مع جمعية الصحافيين.

رئيس اللجنة التشريعية في مجلس النواب، خليل المرزوق، عبر عن قلقه إزاء ملاحقة الصحافة والصحافيين في المحاكم لمجرد أنهم نشروا معلومات تتعلق بقصور أو تقصير في الوزارات والمؤسسات الرسمية، وأمل عدم الزج بالصحافة والصحافيين في أروقة المحاكم واصفاً ذلك بأنه مؤشر غير إيجابي ويتناقض مع رؤية الملك حول الصحافة المستنيرة ورؤية ولي العهد في

بالإفادة لدى مركز الشرطة. في ١٠ يونيو قيل بأن هناك رسالة من النيابة إلى الصحافي أو إلى الصحيفة، لكن لم تصل نسخة منها إلى المعنيين، وفي ٢١ يونيو أفيدت الصحيفة بأن هناك جلسة للنيابة العامة في اليوم التالي، ولكن لم تصل لأحد رسالة من النيابة بالأمر. وفي ٢٠٠٩/٦/٢٦، فوجئت الصحيفة والصحافي ببيان صادر عن النيابة العامة يفيد بإحالة القضية إلى المحكمة الجنائية، وينص يقول: (علماً بأنه بتخلف الصحافي عن الحضور للنيابة للإستماع إلى أقواله يكون قد فوت فرصة الدفاع عن نفسه وتنفيذ أدلة الدعوى).

(الوقت) رأيت بأن عدم وجود إخطار مكتوب (ينبغي بأن توجهها واضحاً لدي النيابة العامة باتخاذ إجراءات مقرر سلفاً ضد الزميل المعني والصحيفة)... ولكن النيابة العامة - وعلى لسان رئيسها أحمد بوجيري - أكدت في ٢٠٠٩/٦/٢٩ حقيقة أنها لم ترسل إخطاراً مباشراً للصحافي المتهم، وحسب النص: (قامت النيابة بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٩ بإخطار وزيرة الإعلام بطلب الصحفي المعني، كما أخطرت جمعية الصحفيين في ذات التاريخ بطلبه وبالجلسة المحددة للتحقيق معه).

الصحافي حسين سبت، أكد في مقابلة له (البلاد، ٢٠٠٩/٦/٢٩) على أن التجاوب مع النيابة العامة أمر مفروغ منه (رغم أن اتصال مركز الشرطة بصحافي للحضور بشأن شكوى تخص صحافياً هو إجراء غير معهود في التعامل مع الصحافيين). وأضاف: (بعد زهابي لمركز الشرطة لم أتلّق أي إخطار شفوي أو كتابي بالحضور، وأما التذرع بإخطار جمعية الصحفيين فقط، فمع كامل احترامنا لهذا الإجراء، إلا أنه إجراء غير معهود، وقد بينت جمعية الصحفيين رأيها بأنها ليست شرطياً يقوم بإخطار الصحفيين، الأصح أن يتم إخطار الصحيفة التي يعمل بها الصحافي). مؤكداً على الحاجة إلى (تحديد آلية واضحة في التعامل مع الصحافيين في الشكاوى التي تثار ضدهم).

٤ قضايا ضد جريدة (الديار)

لم تهدأ قضية سبت، حتى تفجرت قضية أخرى، بين وزير الصناعة والتجارة وصحيفة الأيام. الأيام ذات النفس الليبرالي هاجمت في

مشروع لتطوير القضاء

صدر قرار عن ولي العهد، رئيس مجلس التنمية الاقتصادية، الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، برقم ١ لسنة ٢٠٠٩م، بتشكيل لجنة تنسيقية لمتابعة تطوير القضاء، برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء جواد العريض، وبعضوية وزراء ووكلاء وزراء، ويأتي من بين مهام اللجنة إجراء اختبارات للترخيص، وتقديم التدريب المستمر، وتقييم الأداء لجميع التخصصات القانونية، واعتماد نظام جديد لإدارة الدعاوى، ومراجعة قواعد الاستئناف، وإنشاء محاكم متخصصة، ودعم بدائل حل المنازعات، بالإضافة إلى إيجاد موقنين ووكلاء خاصين للتنفيذ.



الخطاب الديني:

من (الإلزام) الى (الإسترشاد)

بسبب اعتراض جهات دينية على قرار وزير العدل رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩م والمتعلقة بضوابط وآداب الخطاب الديني الواجب الالتزام بها، والتي أوكل تطبيقها لإدارتي الأوقاف السنوية والشيعية الجعفرية.. أصدر وزير العدل تعديلاً على القرار جعله في موضع غير إلزامي بل (استرشادي) حسب صحيفة الأيام (٢٠٠٩/٧/٣م) حيث ورد في التعديل فقرة تقول: (يستهدى في الخطاب الديني بالآداب المرافقة لهذا القرار)، وذلك محل المادة السابقة التي تنص على أن (يلزم في الخطاب الديني مراعاة الضوابط والآداب المرافقة لهذا القرار).



القرار السابق تضمن ١٤ مادة شكلت ضوابط للعمل الديني، من بينها: الدعوة الى أن تساهم الخطب والدروس والمحاضرات الدينية في (بث روح الانتماء إلى الوطن والدفاع عن ثوابته).. (واحترام مبدأ المواطنة الصالحة والتعايش المشترك) (ومراعاة الخصوصية المذهبية

واحترام التعددية تحت مظلة الإسلام وتجنب الخوض في كل ما يثير الطائفية)، وحثت الضوابط على (اتخاذ الوسطية والاعتدال في الطرح... وتجنب التعصب للآراء في المسائل الخلافية والدعوة إلى التسامح والتواصل والحوار واحترام الرأي الآخر). وكذلك (احترام النفس البشرية وحرمة الدماء والأموال والأعراض) و(الوفاء بحقوق الأخوة الإنسانية عامة وحقوق غير المسلمين خاصة).

وتضمنت الضوابط حثاً على التفاعل مع الحضارات الأخرى، و (تجنب الإساءة إلى أعلام الأمة وشخصياتها الإسلامية قديماً وحديثاً تلميحاً أو تصريحاً)، وكذلك تجنب (تعبئة الناس بالفتاوى الداعية إلى التفسير والتكفير). وأكدت الضوابط على ضرورة (احترام حقوق الإنسان كما أقرتها الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية) وعدم (استغلال الخطاب الديني لخدمة اتجاهات سياسية شخصية أو فئوية أو لعمل دعاية انتخابية).

تقدير دولي للإصلاحات،

وتعهد بحريني بالهضي فيها

أشاد الرئيس الأميركي باراك أوباما بالإصلاحات التي أطلقها ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، وبتحديث مؤسسات الدولة، ورأى أنها منحت البحرين تقديراً دولياً. جاء ذلك خلال استقباله لولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، وأخر يونيو الماضي. من جهة أخرى، أشاد السيد اريك تريستون، رئيس مجلس حقوق الإنسان الدولي بتجربة البحرين فيما يتعلق بملفها الحقوقي ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل، حيث كانت أول دولة عضو يستعرض تقريرها، وقد تطلب منها العمل مع مؤسساتها الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لإنجاح تجربتها.

في موضوع متصل، أكد الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء البحرين، التزام بلاده بتعزيز حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي، وذلك في رسالة سلمها مبعوث من قبله إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان الدولي د. مارتن أهومويهي في ٢٠٠٩/٧/٩م. ودعا رئيس الوزراء إلى تضامن الجهود لضمان وإعمال الحق في تحقيق العدالة، وأن توظف مبادئ حقوق الإنسان في خدمة المجتمع الدولي.

قانون بتعديل أوضاع

البحرينيات المتزوجات من أجنبي

بعد إقراره من قبل السلطة التشريعية، اعتمد ملك البحرين القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٩م، والقاضي بمعاملة زوجة البحرين غير البحرينية، وأبناء البحرينية المتزوجة من غير بحريني، معاملة المواطن البحريني في كل ما يخص الرسوم المقررة على الخدمات الحكومية الصحية والتعليمية ورسوم الإقامة، شريطة الإقامة الدائمة في البحرين. وكانت المنظمات النسائية، وفي مقدمها المجلس الأعلى للمرأة قد دعا

تأسيس شبكة (رجالية) لهكافحته

حملة ضد العنف الموجه للمرأة البحرينية

المرأة في التنمية.

من جهة أخرى، أشارت الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة لولوة العوضي الى حقيقة أن العنف الذي تتعرض له المرأة في البحرين ليس قاصراً على الزوج، وإنما يمتد ليشمل الأب والأخ، مؤكدة على الحاجة الى دراسة العنف الوظيفي الذي تتعرض له المرأة العاملة. وفي سبيل المعالجة، قالت العوضي أن هناك عملاً وقائياً يتمثل في التوعية عبر الصحافة والمؤتمرات وتدريب مادة حقوق الإنسان، والأخر علاجي يتمثل في إنشاء صندوق دعم لتخفيف معاناة المرأة أمام المحاكم، وتعديل قانون الإجراءات أمام المحاكم الشرعية، وكذلك تعديل قانون الإثبات للمرأة البحرينية، فضلاً عن مراجعة قانون العقوبات.

من جهته، أكد نزار البحارنة وزير الدولة للشؤون الخارجية على المشاركة المجتمعية في برنامج مكافحة العنف ضد المرأة، ودعا المؤسسات الرسمية والأهلية إلى المشاركة في دعم هذه الشبكة والوقوف يداً واحدة ضد العنف بأشكاله وصوره كافة.

الجمعيات النسائية البحرينية رحبت

والاغتصاب، والضرب بألة. وأشارت الدراسة إلى أنه من أهم أسباب ممارسة الأزواج للعنف ضد الزوجات، ما له علاقة برغبة الرجل في الهيمنة، وكذلك بسبب التنشئة الاجتماعية التي تعتبر أداة لإنتاج العنف. وركزت العينة التي شملتها الدراسة على دور الموروثات الثقافية كعوامل مسؤولة عن عنف الرجل ضد المرأة وخصوصاً في النطاق الأسري، وبعض التفسيرات الدينية المحددة التي تبرر حق الزوج في تأديب الزوجة بحيث يتحول في الممارسة الاجتماعية اليومية إلى عنف ضد الزوجات غير المطيعات.

على صعيد آخر، وفي سياق مواجهة العنف الموجه ضد المرأة، أطلقت في ٢٠٠٩م/٧/١٥، حملة من مكتب الأمم المتحدة في البحرين تحت عنوان (شبكة

العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية، تتجاوز الدول والأديان والمذاهب والثقافات المتعددة. لكن استمرار هذه الظاهرة وربما تصاعدها في بلدان العالم العربي، يعود الى عوامل ثقافية واجتماعية وقانونية وسياسية متداخلة. فمن جهة هناك الثقافة الأبوية، والتفسيرات الدينية التي تعطي للرجل الحق في ممارسة العنف ضد الزوجة والبنات. وهناك من جهة ثانية عقوبات غير رادعة وقوانين لا تستطيع حماية المرأة من العنف، الى حد أن قتلها صار مألوفاً بحجج مختلفة تحت دعاوى قبلية و(حماية الشرف). وهناك من جهة ثالثة، قصور في الخدمات والرعاية الواجب على الدول تقديمها للفئات الضعيفة وبالخصوص النساء.

والبحرين شأنها شأن دول أخرى، خاصة المحافظة منها، تتعرض النساء فيها الى العنف المتكرر، مع قصور واضح في قانون العقوبات، ومع وجود ثقافة مشجعة على العنف ضد المرأة، وبترافق ذلك مع قصور في التوعية بحقوق المرأة، وغياب الآليات التي تحتاجها للمطالبة بحقوقها والدفاع عن الأذى الجسدي والمعنوي الذي يلحق بها في منزلها أو عملها، سواء من قبل الزوج أو الأب أو الأخ، فضلاً عن ضعف الرعاية الموجهة لها من قبل مؤسسات الدولة وكذا مؤسسات المجتمع المدني على حد سواء.

المجلس الأعلى للمرأة نشر الشهر الماضي دراسة حول العنف الموجه ضد المرأة البحرينية، خلص فيها الى أن الزوج هو أكثر الممارسين للعنف، وأن دخل الأسر المنخفض ينعكس على مستواه، فكلما قل مستوى الدخل كلما زادت احتمالات ممارسة للعنف. وحسب عينة الدراسة، فإن أكثر صور العنف التي مورست بحق المرأة كان الشتائم، حيث بلغت نسبتها (١٢,١٪)، يليه التحقير (١١,٦٪) ثم الخصام (٩,٣٪)، وتقاربت نسب: الطرد، الضرب المبرح، والحرمان من المصروف، يليها الهجر، والتجاهل، والدفع واللطم على الوجه، والضرب الخفيف، وأقلها كان الحبس الطوعي، وغير الطوعي،



بتشكيل الشبكة، وتوقعت سميرة عبدالله، رئيسة جمعية نهضة فتاة البحرين أن يكون للشبكة دور فاعل في محاربة العنف الموجه ضد المرأة. أما بنة بن زيون، مديرة عام مركز بتلكو للعنف الأسري، فقالت أن الإخفاق في مواجهة العنف ضد المرأة سببه (عدم إشراك الرجل في الأمر).

من جانبه، أعلن الدكتور صلاح علي النائب الثاني لرئيس مجلس النواب بأن عدداً من النواب انضموا في عضوية الشبكة، مضيفاً أن بإمكان الرجال التدخل المباشر لوضع حد لذلك العنف، والمساعدة في خلق ثقافة يصبح معها استخدام العنف والازدراء ضد النساء سلوكاً غير مقبول.

الرجال البحرينيين من أجل مكافحة العنف ضد المرأة). وقال منسق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيد آغا، أن (الشبكة تضم ٢٠ عضواً يمثلون برلمانيين وسياسيين ورجال أعمال ورجال دين وصحافيين، تم اختيارهم لفاعليتهم في المجتمع، وبالتالي تعزيز دور الشبكة في المجتمع)، وأضاف بأن (الشبكة ستعمل عبر آليات وإستراتيجية معينة بغرض رفع الوعي بشأن وقف العنف ضد المرأة، وأنه تم اختيار مجموعة من الأسماء الفاعلة في المجتمع لكسب عضويتهم في الشبكة ولتعزيز دورها في المجتمع). وأشار آغا الى أن العنف سبب للفقر والمشاكل الاجتماعية، فضلاً عن أن يضعف مساهمة

رحلة تعريف بـ

(مرصد البحرين) ونشاطاته

قام مرصد البحرين لحقوق الإنسان بحملة تعريف بنشاطاته، شملت كتابة رسائل لجهات حقوقية وإعلامية وبحثية، عربية ودولية. كما قام رئيس المرصد بعدة لقاءات، وشارك في عدد من الفعاليات.

• في هذا الإطار، التقى رئيس المرصد حسن موسى الشفيعي، بالأستاذ عبدالباري عطوان، رئيس تحرير صحيفة (القدس العربي)

في مكتبه بلندن، حيث شرح الشفيعي آفاق نشاطات المرصد واستهدافاته، كم قدّم صورة عن الأوضاع الحقوقية في البحرين، شاملاً نشاط الجمعيات الحقوقية والمؤسسات شبه الرسمية العاملة في الميدان الحقوقي.

• والتقى رئيس المرصد بالباحثة جين كيننمونت، من مؤسسة الإيكونوميست، والمهتمة بشؤون البحرين، حيث جرت مناقشة تطورات الأوضاع بشكل عام، بما فيها الموضوع الحقوقي، وآفاقه المستقبلية.

• أيضاً، التقى رئيس المرصد بكل من الإعلامي القدير الأستاذ حسن معوض، من القسم العربي في تلفزيون البي بي سي، وكذلك بالأستاذ تركي الدخيل، الإعلامي السعودي المعروف، مقدم برنامج (إضاءات) في قناة العربية. وقد أطلعهما الشفيعي على إصدارات المرصد، وتجاوز معهما حول آفاق الوضع السياسي والاجتماعي والإقتصادي والحقوقي.

• أيضاً، التقى رئيس المرصد بعضو مجلس النواب، الأستاذ محمد المزعل، وعضو مجلس الشورى، والكاتبة في صحيفة أخبار الخليج، الأستاذة سميرة رجب، وناقش معهما مستجدات الوضع البحريني السياسي والحقوقي.

• وعلى صعيد آخر، شارك رئيس المرصد في مؤتمر عن الديمقراطية في أوكسفورد، نظمته (مشروع دراسات الديمقراطية في الدول العربية) والذي يترأسه د. علي خليفة الكواري، ورغيد الصلح. وكان موضوع المؤتمر: (متطلبات بناء كتلة تاريخية على قاعدة الديمقراطية في الدول العربية). وعلى هامش المؤتمر، التقى رئيس المرصد بعدد من الباحثين والناشطين الحقوقيين من دول عربية مختلفة.

نحو مؤثر للجبهات الحقوقية

حسن موسى الشفيعي



حسن موسى الشفيعي

السياسيون البحرينيون براغماتيون! لديهم قبة البرلمان يجتمعون تحت ظلها يتحاورون ويتجادلون في الموضوعات السياسية التي تخصهم. ليست هناك مقاطعة رغم الاختلافات، فاللعبة السياسية تفرض على الجميع - بمن فيهم الحكومة - إبداء قدر معقول من الإنفتاح والتلاقي، مهما تعددت الآراء والمواقف، ومهما

اختلفت الرؤى والمقاربات، ومهما تنوعت الأيديولوجيات والأساليب. والشباب بجمعياتهم السبع، شكلوا لهم إطاراً خاصاً بهم، ناقشوا فيه مشاكلهم وقضاياهم، كان آخر اجتماعهم قد تم الشهر الماضي. والجمعيات النسائية المتعددة تنتظم تحت مظلة (الإتحاد النسائي) و (المجلس الأعلى للمرأة).

أما المنظمات الحقوقية، فهي لاتزال متشرذمة، يطحنها التنافس، وتضارب الخلفيات السياسية، كما تعارض المواقف والأولويات. ومن هنا تأتي الحاجة الى مظلة حقوقية تشمل المدافعين عن حقوق الإنسان، وتقوم بتنظيم حوار جاد في مؤتمرات دورية، تخدم في نهاية الأمر المشتغلين في هذا الحقل الحقوقي، وتقفز بالموضوع الحقوقي الى مديات متقدمة.

يمكن من خلال عقد مؤتمر وطني حقوقي، أن يصل العاملون الى رؤية وتقييم مشترك للوضع السياسي برمته، كما الوضع الحقوقي. كما يمكن مناقشة الخطاب المشترك للجمعيات الحقوقية، وطريقة التعاطي مع الموضوعات المختلفة، ما يؤدي الى توحيد المواقف تجاه قضايا محددة، وبالتالي تشكيل ثقل كبير في الساحة المحلية، يمكن استثماره في التأثير على صانعي القرار والمشرعين، فضلاً عن الاستفادة منه في أية مشروع يقترح لتنوير المجتمع، وتفعيل دوره. وفي المؤتمر يمكن أن يناقش الناشطون قضايا التعاون فيما بينهم، ومساعدة بعضهم بعضاً في مجالات محددة في التدريب والإعلام والحضور الدولي والتمويل وما أشبه من قضايا وهموم مشتركة. وزيادة في ذلك، فإنه من خلال المؤتمر والحوار يمكن مناقشة القضايا الخلافية، إن وجدت، وتحجيم المناهضة وتنظيمها بين الجمعيات، كما تحجيم دور الاختلافات الأيديولوجية والسياسية، بحيث لا تمنع التوافق على أرضية مشتركة.

نحن في مرصد البحرين لحقوق الإنسان، نرى ضرورة الحوار والدعوة الى مؤتمر للجمعيات الحقوقية، ونعتقد بأن الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، هي الأقدر على أخذ زمام المبادرة، ولم الشمل، وإزالة القلق غير المبرر، والتقريب في الرؤى والمناهج، وذلك لما تتمتع به من نضج، وخبرة في الميدان الحقوقي، وحكمة في معالجة القضايا الشائكة.